

تقرير

شوقي عشقوتني

lionbars@hotmail.com

أوروبا في مواجهة انخفاض اليورو وهجرة الإستثمارات
حرب الطاقة الوجه الآخر الموازي لحرب أوكرانيا

بينما تستعر حرب اوكرانيا وتتوالى فصولا، تتفاقم في المقابل الحرب الموازية في اسواق الطاقة. اوقفت شركة "غازبروم" الروسية تدفقات الغاز عبر خط انابيب "نورد ستريم 1" نحو المانيا الى اجل غير مسمى، مشيرة الى اعطال فنية...

لكن الواضح ان هذه الخطوة كانت مثابة رد حازم وسريع من موسكو على اعلان "مجموعة السبع" انها ستمضي قدما في تنفيذ خطة لفرص سقف للسعر على صادرات النفط الروسية، كجزء من محاولة تقليص الإيرادات المتدفقة الى الخزنة الروسية، ومحاصرة مصادر تمويل حربها في اوكرانيا.

من الصعب للغاية ان يمر موسم التدفئة من دون امدادات الغاز من روسيا. ليس هذا فحسب، اذ ان تداعيات الازمة ستطاول اسعار الغاز، مما سيتسبب في تصاعد التضخم في دول الاتحاد الاوروبي بشكل خطير، اضافة الى توقف الانتاج. سيكون هناك تراجع في الاقتصاد الاوروبي وزيادة في التوتر الاجتماعي. وتبين ان العقوبات الاوروبية على روسيا انت باثار عكسية مباشرة وغير مباشرة على شعوب القارة، وتسببت الاضطرابات في امدادات الطاقة (غازا ونفطا وفحما) في مضاعفة قيمة فواتير الغاز والمحروقات والتدفئة والكهرباء على نحو لا يمكن معه للعديد من الصناعات

الاساسية ان تستمر من دون تدخل من الحكومات، وهو ان حصل سيرفع من مستويات التضخم وقد يودي بقيمة اليورو والجنيه الاسترليني الى التديني لمستويات قياسية امام الدولار اميركي. ومن شأن تعطل بعض الصناعات الاساسية المعتمدة بكثافة على الغاز لتشغيل معاملها - مثل الورق والزجاج والكيماويات - ان تشل صناعات اخرى مثل المواد الغذائية والورق الصحي ونتاج السماد اللازم للزراعة. كما يهدد ارتفاع قيمة فواتير الطاقة موجة عريضة من اغلاق المطاعم والمقاهي والبارات والمحال التجارية الصغيرة، مما سيدفع ملايين العمال الى البطالة، واسرهم الى التشرد. لا تمتلك اوربوا حلولا سريعة للعيش من دون الغاز الروسي، على الرغم من انها بدأت منذ ما قبل الازمة الاوكرانية في استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال عبر السفن، من دول مثل الولايات المتحدة وقطر واستراليا. تعيش اوربوا كابوسا مقلقا مستمرا الى وقت غير معلوم. هي مهددة بانقطاع مصادر الطاقة



الاساسية، وموجة تضخمية ناتجة من ارتفاع اسعار الطاقة والغذاء. لكن خلافا لما ستقوم به اميركا لجهة عكس المسار النقدي التوسعي، فان اوربوا تقف عاجزة عن القيام بأي خطوة، مما افقد اليورو 11% من قيمته امام الدولار منذ نهاية السنة الماضية. في الواقع، هناك سوق بكاملها قائمة على التجارة بالعملات بهدف الربح والتحوط. ومثل كل الاسواق، تتحفز هذه السوق بالتوقعات التي تميل مسبقا نحو التخلي عن اليورو والاحتفاظ بالدولار كعملة استثمار. يخلق ذلك نمطا سلوكيا بين المستثمرين تجنبنا لاي خسائر محتملة باليورو ليزداد وضعه سوءا وتندني قيمته اكثر. بمعنى اكثر وضوحا، لم يكن الاقتصاد الحقيقي، بتقلباته، هو الدافع نحو انخفاض قيمة اليورو. فبلدان الاتحاد الاوروبي انخرطت منذ زمن طويل في عملية تحويل الجزء الاكبر من الاقتصاد الى عمليات مالية مختلفة جدا عن النشاط الانتاجي الذي تقابله سلع حقيقية، فضلا عن انها تحولت الى مستورد نهم للسلع المستوردة، وبرزها الطاقة.

كانت الدول الاوروبية تعتمد على يورو قوي لاستيراد طاقة رخيصة، اذ ان الاتحاد الاوروبي هو مستورد للنفط والغاز ولا ينتجها محليا الا بكميات صغيرة. لذلك فان انخفاض قيمة اليورو يعني كلفة اعلى على استيراد الطاقة، علما ان الاسعار العالمية للطاقة مرتفعة اصلا، وهي تشكل جزءا كبيرا من التضخم الذي يشهده الاقتصاد الاوروبي، مما يعني تضخما اضافيا، وان اي ارتفاع اضافي في كلفة الطاقة بسبب انخفاض قيمة اليورو قد يلغي الانعكاسات الايجابية التي يتسبب بها هذا الانخفاض على الصادرات الاوروبية، اذ ان الطاقة هي مدخل اساسي في الانتاج، وان ارتفاع كلفتها يعني ارتفاع اسعار المنتجات، ومن شان ذلك ان يلغي اثر انخفاض اليورو على اسعار الصادرات ويتحول الى خسائر اضافية تعيق الدورة



لحظة توتر. كما ان ذلك لا يلغي وجود كلفة اعلى للغاز المسال ما يزيد الاعباء على اقتصادات دول اوربوا في ظل موجة التضخم الكبيرة التي يتعرض لها العالم. وخيار كهذا يحتاج استثمار الاموال في بناء محطات جديدة للغاز المسال، او في تطوير المحطات الموجودة وزيادة قدراتها الاستيعابية. والمتضرر الاكبر هنا هو المانيا التي لا تملك حاليا اي محطة للغاز المسال، بل تخطط لبناء محطتين، علما بانها اضطرت الى ايقاف مشروع خط انابيب نورد ستريم 2 الذي كان من المفترض ان يورد 55 مليار متر مكعب من الغاز الروسي في عام 2022.

بعد مرور ستة اشهر على بدء الغزو الروسي لاوربوا، تتعدد المؤشرات التي تثبت ان اوربوا تجد صعوبة في متابعة مسارها خلال هذه الحرب التي تترافق مع تكاليف متزايدة مع مرور الوقت. تزامنا مع ارتفاع التضخم، وتفاقم ازمة الطاقة، وزيادة مخاطر الركود، اصبح القادة الاوروبيون اكثر ميلا الى رفع الصوت حول التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للصراع واثاره السياسية والجيوسياسية. في الوقت نفسه، تكمن اضطرابات متزايدة وراء الاجماع الظاهري حول طريقة التعامل مع الحرب. ترددت المانيا مثلا في شحن الاسلحة التي وعدت بها الى اوكرانيا. وفي ايطاليا، حيث سقط الائتلاف الحاكم برئاسة ماريو دراغي، تتوسع المعارضة السياسية للدعم العسكري لكيف وسط الاحزاب الشعبوية المحلية. ورغم المصادقة على خمس حزم من العقوبات بسرعة البرق، امضى الاوروبيون اسابيع عدة وهم يتجادلون حول حزمة سادسة تستهدف النفط الروسي واعاقها الحاكم الاستبدادي الوحيد في الاتحاد الاوروبي، رئيس الوزراء المجري فيكتور اوربان.

وسط هذه التحديات المتزايدة، يبرز سؤال اساسي حول استمرار الوحدة الاوروبية في شأن الحرب والعوامل القادرة على نسفها. قد لا يتعلق اكبر تهديد على التحالف الاوروبي في غياب التقدم لانهاء اعمال العنف المحتمدة في اوكرانيا، كما كان الوضع حتى هذه المرحلة، بل انه يرتبط على الارجح بخمود الصراع نسبيا، مما قد يسمح لموسكو باستمالة عدد من دول الاتحاد الاوروبي واقناعها بالضغط على كييف لتقديم التنازلات اذا استمر تفاقم ازمة الطاقة.

التراجع الاقتصادي في
اوربوا يقابله ارتفاع في
التوتر الاجتماعي

ستكبتها بسبب الحاجة لبناء محطات ضخمة للغاز الطبيعي المسال لاستيعاب الكميات. في النهاية ستدفع اوربوا اكثر ما تدفعه الى روسيا لأن الغاز الطبيعي المسال اغلى من الغاز المنقول عبر الانابيب.

لا يبدو ان هناك الكثير من الخيارات امام اوربوا لتخفيف اعتمادها على الغاز الروسي. هناك خيار زيادة استيراد الغاز الطبيعي المسال، المنقول بحرا او برا من النرويج ونيجيريا وقطر واميركا وايران ومصر والعراق. وهناك خيار الاستثمار في مشاريع غازية لمساعدة الدول على زيادة انتاجها من الغاز الطبيعي، او لبناء خطوط انابيب بين اوربوا والدول المصدرة للغاز.

كلا الخيارين يزيدان من كلفة الغاز المستورد، وتنفيذهما يحتاج الى الكثير من الوقت. وهي خيارات تنطوي على تحديات، اذ ان الاعتماد على دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، هو خيار يقع في منطقة قد تتعرض لخضات امنية في اي وقت، وهذا قد يؤثر على امدادات الطاقة في اي

الاقتصادية وتراكم زيادة نسب التضخم، وتعمق معاناة المستهلكين في الدول المعنية. وانخفاض قيمة العملة ليس الهم الوحيد للمصرف المركزي الاوروبي، بل في مصدر هذا التراجع الناجم عن اجتياح التضخم لكل بلدان اوربوا في حالة غير مسبوقة منذ عقود. فقد تكونت موجة التضخم هذه بفعل سياسات مواجهة كورونا، ثم تعمقت بفعل ازمة الحرب الروسية - الاوكرانية. ففي ظل انحياز اوربوا الى اوكرانيا، تعتمد غالبية دول اوربوا على الغاز الروسي المهدد بالانقطاع. بهذا المعنى، تدني قيمة اليورو ليس سوى مؤشر الى عمق الركود التضخمي الذي سيصيب دول الاتحاد.

تدرك روسيا اهمية وضعها المتقدم في قطاع الطاقة عموما والغاز الطبيعي خصوصا، وترى في زيارة اعتماد اوربوا على الغاز الروسي ضرورة جيوبوليتيكية لها. لذا، فان مصلحة روسيا تقتضي زيادة نفوذها في الدول المصدرة للغاز كي تضمن حصتها من اي مشاريع اقتصادية تتعلق بنقل الغاز الى اوربوا. في هذا السياق، يعد حضور روسيا في بحر قزوين والبحر الاسود ودول رابطة الدول المستقلة مهما جدا لتمير مصالحها عند بحث اي مشروع اقتصادي جديد. لكن يبدو ان اوربوا امام خيارين احلاهما مر: البدء بمشاريع واستثمارات لتأمين خطوط انابيب جديدة مع اكثر من مورد، وهذا يعني انها ستحتاج الى الكثير من الوقت لتستفيد منها وسترتب عليها كلفة بناء وصيانة مستمرة، او اعتماد الغاز الطبيعي المسال من اكثر من مورد، مما يعني اكلافا اضافية